

بلاغ من المكتب التنفيذي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب

على اثر انفراد الحكومة بالإعلان من طرفها فقط عما اعتبرته نتائج الجولة الأخيرة في الحوار الاجتماعي؛ عقد المكتب التنفيذي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب اجتماعا يوم الأربعاء 30 دجنبر 2009 بالدار البيضاء تدارس فيه بكل مسؤولية مسلسل هذا الحوار في كل أبعاده ذات الصلة بالمصالح العليا للطبقة الشغيلة و مصالح الإنتاج و المنتجين التي عبرت عنها المطالب المرفوعة للحكومة ومنها خاصة المذكرة الأخيرة التي سلمت للجنة الحكومية بتاريخ: 2009/12/17 بمقر وزارة التشغيل؛ وأصدر البلاغ التالي:

إن المكتب التنفيذي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب و هو يعبر عن استغرابه للإعلان الحكومي عن قرار أجراة بعض من المقترحات الحكومية بشأن مطالب الشغيلة موظفين و عمالا دون أن يتم الاتفاق النهائي بشأنها مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية المشاركة في جولات الحوار في الوقت الذي ما فتئ فيه الاتحاد العام ينبه إلى رفض الخطوات الاستباقية التي من شأنها وضع الفاعلين الاجتماعيين أمام الأمر الواقع.

إن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وهو يرفض هذا الإجراء الأحادي ليؤكد بأن مؤسسة الحوار المتفق عليها لا تعني فقط تواريخ معينة للاجتماع بقدر ما تعني عمقا و جوهرًا بأن ما بدأ مع السيد الوزير الأول من حوار كان يجب أن ينتهي أيضا مع السيد الوزير الأول كنتائج عند الاتفاق. أمام هذه الوضعية المطبوعة بالتسرع و التي من شأنها أن تخلق بعضا من الخلط و التشويش على ماجريات العهد الجديد في العلاقات و التعامل؛ هذا العهد الذي أراده و يريده الاتحاد العام للشغالين بالمغرب شراكة حقيقية بين كافة الفرقاء خدمة للتنمية و تععيدا للاستقرار و الأمن الاجتماعيين ليقف مجددا ليذكر بأن هذا الأمن و الاستقرار و إطار التنمية لا يمكن أن يتم إلا في ظل الاحترام المتبادل بين كافة الفرقاء؛ أولا عبر الاتفاق على تاريخ الإعلان عن الجاهز الإعلان عنه الآن و الاتفاق على ما قد يكون قابلا للجدولة؛ ومن ثم فإن المكتب التنفيذي يعتبر أن هذا الإعلان الأحادي لا يعني مطلقا عن الاستجابة الفورية المتعلقة بمطلب دعم الدخل لكافة الشغالين و الشغيلات وذلك بالزيادة في أجورهم بنسبة 20% بما في ذلك القطاع الخاص و الاتفاق أيضا على حلول كل النقاط العالقة الأخرى دون استثناء تخفيفا للعبء الثقيل الذي ما فتئت الشغيلة المغربية و خاصة المستضعفة منها تؤدي فاتورته بالضغط على الأجور حتى أصبحت عاجزة عن تغطية مصاريف العيش حتى في حدوده الدنيا.

إن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وهو يحمل الحكومة كامل المسؤولية لهذا التصرف الانفرادي يدعو كافة القواعد للمزيد من اليقظة و رص الصفوف استعدادا لكل ما قد تتطلبه المرحلة من مواقف و نضالات.

المكتب التنفيذي

